المعنى الاجتماعي للأرض في العراق (٤-٧)

الشيـــــخ والعشيـــــرة والأرض

وتوبي دوج
ترجمة - عادل العامل

شكل فهم الانسجام بين الشيخ وعشيرته أساس سياسة الأرض من الاحتلال فصاعداً. وقد حصل في لواء العمارة ان السياسة نالت تطبيقها الأكثر تحرراً. وحاول ضباط الدخل البريطانيون مع قوات الحملة ضبط الاستقرار في الأرض في العمارة بوضع ملكيات كبيرة وفق عقود تأجير لسنتين دوارة (في يدي شيخ قادر وقوي). وكان المعتقد به ان الشيوخ يمتلكون القيادة والتأثير في جمهور واسع من المناصرين وإنهم المحاور المثالي بالنسبة لعلاقات الحكومة - المجتمع. وقد وصف ضابط الدخل الاول لقوة الحملة غاربيت C.C.Garbett، كيف انه قام في عام ١٩١٨، في (أبو حلانة) باعادة تخصيص ارض فلاح (غير عشائري) واعطائها بدلاً منه الى رجل كان قد حدد هويته بانه شيخ عشيرة.

لقد اتخذ البريطانيون قراراً واعياً مرة واحدة بان الشيوخ كانوا اما مترسخين في الأرض وإما كان لهم موقعهم المعترف به للتعامل معهم فقط، رافضين (الدوران من وراء) ظهورهم للتعامل مع السراكيل المنزجين مباشرة في الإنتاج وقد ترك السراكيل آنئذ ليقيموا علاقاتهم الخاصة بهم مع الشيوخ:

"فلو تدخلنا بين الشيخ- الفلاح وسراكليه- الفلاحين الفرعيين، فان النتيجة برأيي ستكون سيئة: فالشيخ كقائد لمجتمعه، كان يخلق النظام. وانطلاقاً من هذا المفهوم، فان السركال كان شخصية ادنى وغير ذي اهمية في نهاية الامر. وسينتقل الاعتراف الرسمي، والسلطة والموارد المالية من خلال الشيخ وليس أي شخص آخر.

وقد جرى الاقرار تلقائياً من عام ١٩١٩ فصاعداً بان لهذه الطريقة أساسها في الاهداف السياسية اكثر مما في الاهداف المتعلقة بالدخل، فقد كان ينظر الى الشيوخ، من خلال علاقاتهم بالمجتمع الزراعي الاوسع، باعتبارهم قادرين على فرض القانون والنظام. وعند عام ١٩٢٢، وبعد ان ازدادت سلطة الحكومة في العمارة، جرت محاولة لتحسين استيفاء الدخل عن طريق اعادة توزيع جديدة للارض في الملكيات الواسعة من الجحلة . وكان من المقترح ان يتم تخفيض اراضي الشيخ محمد العريبي لانه اصبح واضحاً انه لا يمتلك المهارات اللازمة لادارتها جميعاً بصورة فعالة. غير ان قوة الهيكل الجماعي كانت شديدة بحيث ان صنف الشيوخ باستثناء الامكانات الأخرى كان لا يزال يستخدم لإدارة إعادة التوزيع هذه. وقد أعيد تخصيص نسبة من أراضي الشيخ محمد لشيخ آخر من البو محمد، وهو فالح الصيهود.

وبالرغم من ان بالامكان المجادلة بان العمارة كانت تمثل حالة شديدة من السياسة البريطانية بتفضيلها الشيوخ على جميع الجماعات الآخرى في المجتمع، فان نفس المفاهيم الاجتماعية التي تشكل أساس سياستي الأرض والدخل يمكن ان توجد في مناطق اكثر تنافراً واضطراباً. ففي الدليم، مثلاً، فان الاستحالة واللامرغوبية الملحوظتين في روابط الدولة المباشرة والمتفقة مع (الجمهور البدائي من المزارعين) قد أدتا الى اعتماد الحكومة على سلطة الشيوخ و"مكانتهم العشائرية" لتنفيذ "الواجبات الإدارية المتنوعة) وبالاعتماد على رجال السلطة هؤلاء، اعتقد الإداريون البريطانيون أنهم يتعرفون فقط على ممارسات اجتماعية ظهرت للوجود منذ ان انتقلت عشائر الدليم من الرعوية البدوية الى الإنتاج الزراعي المستقر.

وبالنسبة لأولئك المنفذين للسياسة، فان الشيخ قد حفظ النظام قبل وصول البريطانيين واستمر في القيام بذلك. ومن هنا فان مشايخة Mashaikha بين ١٠ الى ١٢,٥ بالمئة من المحصول الذي كان يأخذه الشيخ من المزارعين "العائدين له" كانت ممارسة قائمة على علاقات اجتماعية ومستقلة عن نشاطات الدولة. وبتسخير سلطة الشيخ، أضافت الدولة ببساطة مجموع ضريبتها الخاصة الى المشايخة، خالقةً بذلك نظام دخل ثلاثي الصفوف. وهكذا وبالتوازي مع المشايخة، كان الفلاح يدفع الضريبة المستحقة للحكومة الى السركال، الذي كان بدوره يسلم الدخل الى الشيخ الاعلى، الذي كان يسلمه في آخر الامر الى الحكومة بعد استيفاء نسبة منه لنفسه.

وفي اعقاب الفوضى الناجمة عن انتفاضة ١٩٢٠، سارت الدولة خطوة اضافية وسعت الى مأسسة institutionalize نفوذ شيوخ الدليم بمطالبتهم بان يقوم العديد من الشيوخ الثانويين المتمردين سابقا بالتوقيع على تعهدات بالولاء لعلي سليمان، موافقة رسمياً على رفع المشايخة له، أي الرسوم الشيخية. Shaikhlydues وفي ذلك الوقت لم يبدُ هذا تغييراً في السياسة، فقد كان علي سليمان، لموقفه الاجتماعي الملحوظ في صدارة مجتمع مركب جماعياً، يعتبر الرجل الوحيد القادر على توفير الدخل والنظام.

وباعتباره الشيخ الاعلى للدليم، فقد صار سليمان يجسد الدور الايجابي الذي يستطيع شخص كهذا ان يلعبه في الحياة الزراعية. ففي أوائل عام ١٩٢١، قام بتنظيم حفر قناة في الصقلاوية، هي رافد للفرات اسفل الرمادي. وعند اكمالها، كانت هذه القناة ستضع ارضاً اضافية مساحتها ١٠٠,٠٠٠ اكر acres) (الاكر يساوي ٤٠٠٠ متر مربع) بين دجلة والفرات تحت الحراثة. وبنشره لاحترامه ونفوذه وسط عشيرته، ضمن عملاً مجانياً متسعاً لحفر القناة، وسمحت له الأرض الجديدة التي هيئت للحراثة تحقيق الاستقرار لافراد عشيرته المعدمين من الأرض حتى ذلك الوقت. وكانت خطوة منطقية عندئذ الموافقة على طلبه بان تعطى سندات طابو الأرض الخصبة حديثاً له شخصياً. فقد كان يمثل ذروة العشيرة وكان موقعه الاجتماعي هو الذي جعل القناة تحفر في المقام الاول، وكان هو افضل من عين لخدمة مصالح الدليم المستقرين حديثاً على الأرض.

لقد اصبح علي سليمان شخصية مركزية في المناقشات المحيطة بطبيعة ومنفعة الشيخ في العراق الريفي. وصارت نقاط قوته ومواطن ضعفه المحور الذي كانت السياسة الاوسع تنال من حوله المناصرة او الهجوم. وظهر ان جمعه الضريبة، وحفره لما اصبح يعرف بقناة علي سليمان، ودوره في صدارة الاتحاد العشائري الذي ضمن الاستقرار لمنطقة الدليم، يدعم جميعه الحجة لفهم جماعي للمجتمع العراقي. فكان حليفاً للجيش البريطاني ولكنه ايضاً شخصية ذات نفوذ بحكم وضعه الشخصي. وباعتباره تشخيصاً لمجتمع قوي، كان جزءاً من السبب في كون الدولة ضعيفة- لكنه كان ايضاً الحل لضعفها .

وهناك بينة واضحة لتبيان ان فئتي الشيخ والعشيرة كانتا تنشران، في المنتفك، وهي احدى أكثر مناطق البلد اضطراباً، ليس فقط لضبط المجتمع بل لتفسير العنف والاهتياج الاجتماعي ايضاً.

فالمنتفك، بالنسبة للبريطانيين يتسم اهلها بسمعة سيئة في الاضطراب المتعلق بالأرض الزراعية الذي سبق طويلاً ارتباطهم بالعراق. وما دامت القوات البريطانية قد امنت السيطرة على منطقة المنتفك، فان ادراكها المجتمع اصبح المفتاح الى الكيفية التي يفرض بها النظام عليه. فكان الشيوخ وعشائرهم قوة للصالح العام. وهم يمثلون المساواة والاستقرار الاجتماعي. وكان سبب المشاكل البريطانية ملاك الأراضي من آل السعدون. وفي اطار هذا الفهم، فان ملاك الأراضي لم يكن ممكناً ان يكونوا بطبيعتهم محلاً للثقة. فلم يكن ممكناً ان ينشأوا عضوياً من داخل المجتمع العراقي التقليدي. وبدلاً من هذا فان فرضهم من قبل الحكومة العثمانية وظهورهم في المناطق المدينية من العراق كان يعني انهم عامل تأثير مفسد، جالبين معهم كل ويلات المدن، بما في ذلك التطرفية والعنف القائم على المصلحة الشخصية. وخلافاً لهم، فان العشائر- وبرعاية وتأييد البريطانيين - كانت تتمتع بالموثوقية والأخلاقية والنبل.

وكما فعلت في العمارة مع شيوخها، استخدمت القوات البريطانية خلال حملة ما بين النهرين نفوذ شيوخ المنتفك لابقاء المنطقة هادئة في إثناء الحرب. وركزت المسؤولية عن الأرض، وضريبتها وإنتاجها في ايدي أولئك الذين حددت هويتهم كشيوخ عشائر.

ونجم عن هذا تهميش للفئات وعناصر المجتمع الفاعلة الاخر التي اعتبرت غير ضرورية لمجتمع المنتفك.

وقد برز التصور الاجتماعي الجماعي المهيمن لدى الإداريين البريطانيين المنظمين لأمور المنتفك الى المقدمة حين كانوا يسعون الى فهم المعارك بشأن الأرض التي استمرت تزعزع استقرار المنطقة بعد وقت طويل من وصولهم . وقد افترضوا انه طالما ان عشائر المنتفك قد مارست حقوقاً بشأن الأرض التي كانت قد زرعتها "منذ القدم" فلابد من ان سبب النزاع يكمن في مكان اخر، خارج مجتمع المنتفك.

لقد كان النزاع الذي ظل يزعزع استقرار الإقليم منذ ثمانينات القرن التاسع عشر يفهم على انه بين السعدون، المصنفين كملاك أراض، والمستأجرين لديهم، المصنفين كأهل عشائر. فكانت السياسة البريطانية، المؤسسة على هذا الفهم الجماعي لمجتمع المنتفك، تأخذ جانب اهل العشائر على جانب السعدون. وعلى كل حال، فان البريطانيين كانوا ملتزمين أيديولوجيا بحكم القانون والدفاع عن حقوق الملكية، وهكذا كان لابد من تبرير هذا الإنكار الواضح لحقوق ملاك الأراضي. وعليه، لم يكن "حق" مالك الأرض في التملك ما كان يبدو عليه .

وكان وجود ملاك الأرض المفسد في المنتفك نتيجة للممارسات العثمانية المخادعة. ومن هنا ، كان تملك الملكية هذا يعتبر غير شرعي ويتعذر الدفاع عنه. فلم يكن ملاك الأراضي هؤلاء قد اشتروا الأرض من العشائر، وانما اعطيت لهم بامر عثماني. ولذلك، لم يكن السعدون، بالنسبة للبريطانيين يملكون الحق القانوني في هذه الأرض. ولم يكن بوسعهم حتى اثبات تملكهم بحيازة مادية.

فبالنسبة للبريطانيين، كانت شرعية ملاك الأراضي قد تقوضت بفعل خلق الحكومة العثمانية لهم. وكانت أعمالهم تحت الانتداب قد أكدت التأثير المفسد لوجودهم في المنتفك. فقد ربط ملاك الأراضي، الذين يعكسون انتسابهم المديني، "أنفسهم بالمتطرفين وبتجار البلدة المعروفين بمقدرتهم على الخداع" وصاروا يعتبرون ككتاب العمود الخامس في الصحف columnists، قناة لكل ما يجعل بغداد صورة مصغرة لما هو خاطئ في العراق.

لقد كان السعدون، كقناة للتأثير المديني في الريف، يعتبرون لدى البريطانيين حلفاء طبيعيين للسياسيين العراقيين في بغداد. وفي الواقع، كانت "الطبقة المالكة للأرض" والنخبة السياسية تندمجان، احياناً، في فئة واحدة لتفسير أسباب وتأثيرات عنف المنتفك وحين قوي فيصل في السلطة وبدأ يعين الموظفين المدنيين، بدا للبريطانيين ان أصولهم المدينية ستؤدي بهم الى دعم مصالح ملاك الأراضي. وكان هناك القليل من التعاطف مع المظالم العشائرية في الدوائر الرسمية العليا في بغداد" وقد أدى هذا الى ان يكون ضباط الحكومة المحلية مرغمين على جمع الايجار لمصلحة السعدون، والتركيز بالتالي على الاستياء العشائري من مؤسسات الدولة.

لقد ادى الانحياز الفطري للسياسيين المدينيين الى جعل الجهاز الوظيفي البريطاني يقلل من أهمية كل النقد الموجه لسياسة الأرض البريطانية في المنتفك.

وفي نيسان ١٩٢١، وبناء على طلب بيرسي كوكس، شكل مجلس الوزراء العراقي لجنة لدراسة الاضطراب وتقديم النصح بشأن الحلول الممكنة. وقد اعتبر التقرير المقدم من اللجنة الملكية "ضحلاً" وان توصيتها بان على الحكومة حماية حقوق ملاكي الأراضي وإعادة الأرض المأخوذة منهم بالقوة مرفوضة باعتبارها ملاحظات "طبقة ملاك الأراضي" وكان الشيء نفسه ينطبق على تدخلات مجلس النواب العراقي. ففي ايلول ١٩٢٥ وكانون الثاني ١٩٢٧، اجريت مناقشات في البرلمان ووضعت مسودات مشاريع قوانين في محاولة لتشكيل سياسة تجاه إصلاح الأرض في المنتفك. وقد صرف المعلقون البريطانيون النظر عن هذه المسودات باعتبارها منحازة "لوجهة نظر السعدون" فبالنسبة للمسؤولين البريطانيين المدافعين عن سياستهم بشان الأرض في المنتفك، كان الذي يجسد السياسي الحريص على مصلحته الشخصية هو عبد المحسن بيك السعدون نفسه، فقد كان باعتباره رئيساً للوزراء من تشرين الثاني ١٩٢٢ الى تشرين الثاني ١٩٢٣، متهماً باستمرار في التقارير والبرقيات بمساندة قضية السعدون لأسباب شخصية وعائلية.

وأخيراً، عندئذ القي اللوم في مشكلة الاضطراب طويلة المدى في المنتفك، التي كانت ستزعج الدولة العراقية طوال فترة الانتداب، ١على ادخال جسم غريب، مالك الأرض، في مجتمع المنتفك.

يتبع

استنباطات الديمقراطية وآليات المجتمع المدني في العراق الجديد

عامر عبد زيد

إن الواقع الذي عاشه العراق هو جزء من انموذج ساد الشرق الأوسط والعالم الثالث عامة ، حيث كان نظام الحزب الواحد المبني على مفاهيم عضوية (طائفة او قبيلة) قد فشل بشكل كبير في توفير الرفاهية لمواطني تلك الدول مقابل ما حققته الدول الغربية المتقدمة. وقد عمق هذا الانموذج حالة الضياع في مجتمعنا إذ كان المجتمع يفتقر الى بنى عصرية وتوزيع منطقي للثروة الوطنية ومستوى لائق للحياة في ظل تلك التركة والقمع البوليسي والتهجير والإقصاء وتشويه الذاكرة الجمعية عبر التزوير التاريخي والاجتماعي بخلق ممارسات ديمقراطية زائفة وكاذبة وبخلق مخيال سياسي زائف يتخذ من الرئيس الفرد محور الرغبة ، إذ يتم إسقاط كل الصفات الايجابية عليه ويسقط السلبية منها على أعدائه. وقد دخل هذا التزييف في ميدان التربية والتعليم والاعلام حتى تم تزييف الوعي لدى الكثير من الذين مسخت شخصياتهم سواء بعلم منهم ام من دون علم.

لكن في ظل هذا التحول الذي نعيشه من الحكم الفردي الاستبدادي الى الديمقراطية، يتطلب الامر مزيجاً من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والضمانات الامنية.. وما الى ذلك وهكذا ظهرت مؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الانسان وتطبيق التعددية والديمقراطية ومناقشة الدستور.يتطلب الامر تحديد مفهوم (المجتمع المدني) ومفهوم (حقوق الانسان)، لان هذين المفهومين وما نحوهما تأريخياً ارتبطا بإشكاليات معرفية واجتماعية وسياسية واقتصادية متباينة، فهما في الغرب كانا يعنيان شيئاً ثم أصبحا في أوروبا الشرقية شيئاً آخر بسبب تغير الظرف، ولابد من تحديدهما بالنسبة لنا لحاجتنا الى توظيفهما في اغناء حياتنا الاجتماعية والسياسية الجديدة الان.

ان مفهوم (المجتمع المدني) على نحو ما عرضه عزمي بشارة قد مر باشكال متباينة بحسب الاشكال السياسي وكما يأتي.

في أوربا الغربية نلاحظ أمرين، اولهما النمو التاريخي وثانيهما: الواقع الاوربي الغربي المعاصر لقد اسهم هذان العاملان في اضافات دخلت على المفهوم، فمن حيث النمو التاريخي، ظهرت اراء متنوعة تصب في خدمة النظام السياسي او السلطة المهيمنة فيه، ومن هنا جاء تصور هوبز في ظل الملكية يحدد المفهوم بالعلاقة بين المجتمع من ناحية والدولة من ناحية اخرى، تلك العلاقة المفسرة بالعقد الاجتماعي، الذي يتنازل فيه جميع الافراد عن حقوقهم كافة. من هنا يظهر ان المجتمع الوحيد الممكن كمجتمع مدني هو: الدولة وهذا التأمل كان يهدف الى اسباغ الشرعية على السلطة المطلقة للملك . لكن عندما ظهرت البرجوازية، ظهرت افكار مختلفة عن (المجتمع المدني) اذ تم استبعاد التصور السابق بظهور تصور مجتمع قادر على تسيير ذاته في حالة طبيعية متخيلة من دون الحاجة الى دولة، وذلك هو تصور جون لوك لكن سرعان ما عادت الدولة مع هيجل بعد ان استوعب المجتمع المدني في داخلها كنفي ديالكتيكي، وكمرحلة من مراحلها، وكتجديد من التجديدات التي تركب في عينيتها الدولة الحديثة، حيث العلاقة بين المجتمع المدني والدولة هي علاقة يتحول فيها مفهوم (المجتمع المدني) الى غياب في ظل التيار الفاشي والفكر الاشتراكي، بل حتى مع انتصار الليبرالية الديمقراطية، فقد زالت ايضاً في الفكر الديمقراطي والجمهوري الحاجة الى مفهوم (المجتمع المدني). تكن تعرض لعدة هزات اعادت الحياة الى فكرة (المجتمع المدني) سواء في المعارك النقابية الكبيرة ام في الحركات المعادية للاستعمار في مرحلة التحرر الوطني وفي حركة التسوية ام حركة السلام والبيئة وفي الثورة الثقافية في الستينيات، وقد جمعت العناصر السابقة داخلها ضمن هذه التغيرات. ظهر حيز عام يضع ذاته خارج آليات السوق الرأسمالي، وخارج آليات الدولة، ففي حالة الدولة الرأسمالية المتطورة التي عرفت بتوفير الرفاهية للأفراد كان ينمو مفهوم متميز للمجتمع المدني يتمثل في امكانية الانضمام اليه على اساس طوعي (تعاقد) بمشاركة تقوم على اساس الحوار الذي لا يهدف الى الربح، بل ينطلق من فهم معين للحيز العام في الصحة والبيئة.

ان المشكلة التي دفعت أوروبا الغربية الى انتاج هذا الفهم للمجتمع المدني تقوم في الدول الرأسمالية ليس على اساس مجرد الحاجة لوضع حدود للدولة والاقتصاد وحسب، انما تقوم على حل مشكلة متأخرة غير قائمة بهذه الحدة في المجتمعات التي مازالت تعتمد في تلاحمها على البنى العضوية (الطائفة، العشيرة، ... الخ) اكثر مما تعتمد على التعاقد المفترض.

ان هذا التصور للمجتمع المدني ظهر بسبب تدني المسؤولية تجاه الحيز العام في سلوك الافراد، اما في أوروبا الشرقية فالامر يختلف بسبب اختلاف المشكلة المتمثلة بهيمنة الدولة على كل مقدرات المجتمع في ظل الفكر الشيوعي، حيث عاد اراتو الذي أحيا مفهوم هيجل عن المجتمع المدني لتطوير مفهوم (هافر ماز) حول (الحيز العام) وهو يتعلق بالروابط والمؤسسات التي ينظمها المواطنون في وقتهم الحر، وهي ليست اقتصادية بالضرورة كما انها ليست تابعة للدولة. وهي ما اراد اراتو ان يشدد عليها في بحثه عن (المجتمع المدني ضد الدولة في بولندا)، إذ كانت هذه مجرد محاولة لتطوير موقف اخلاقي خارج نظام الدولة الشيوعية في أوروبا الشرقية.

وبهذا نجد انتصارات المفهوم متباينة بحسب المشكلات التي يتعرض لها كل شعب، ففي أوروبا الغربية تغير التصور بسبب تغير العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بفعل هيمنة الدولة البرجوازية على مقدرات تشكيل الوعي الجمعي والذاكرة فهي على الرغم من انها اطلقت على نفسها (دولة الرفاهية) اسهمت في الاغتراب وغياب الوعي الجمعي مما ادى الى تحديد مفهوم (المجتمع المدني) بما يتعلق بالاغتراب للفرد والتعاون الاجتماعي بعيدا عن الدولة. اما الوضع البولندي فان الامر يتعلق بالجانب الاقتصادي والمطالبة بالحرية الاقتصادية واقتصاد السوق في ظل هيمنة الدولة على المقدرات الاقتصادية.

لقد جمع وضعنا العراقي الحالي المشكلتين معا هيمنة الدولة الاستبدادية والهيمنة الاقتصادية. ولهذا سيكون دور الدولة في البناء معقداً، لايمكن ان يخطو الى الامام عن طريق اقامة الديمقراطية الشكلية بشكلها الغربي، فذلك امر لا يمكن ان يكتب له النجاح في التطبيق في العراق من دون ان تكون قائمة على معالجة الجوانب الاجتماعية وتجاوز المشكلات الاقتصادية، إذ لابد من ان يكون للدولة دور في بناء المجتمع واصلاح المشكلات التي خلفها النظام الفردي الذي قضى على ابسط مقومات المجتمع المدني وحقوق الانسان (المواطنة) وتلك هي البوابة الى اعادة الاعتبار الى بناء الدولة العصرية الجديدة بثقة لدى العراقي التي اسسها استنبات الديمقراطية انطلاقاً من المعالجة الاجتماعية القائمة على حقوق الانسان.

وحقوق الانسان منجز حديث على نحو ما يرى محمد اركون، ظهر مع الحضارة الغربية الحديثة، وانتقل الينا باستخدام الخطاب القومي السائد بعد الاستقلال، الباحث عن اعادة الهوية والشخصية، من اجل تمرير منتجات الحداثة التي اضطرت الدول الاسلامية الى استعارتها من الغرب، وربما لانها لا تستطيع ان تستعيرها كما هي فانها خلعت عليها الغطاء الاسلامي لكي تكتسب مشروعية، وتصبح مقبولة في نظر الجماهير فحقوق الانسان اختراع غربي او انتاج العصور الحديثة في الغرب بفعل مشروع الحداثة الغربي وانعكاس لما عاشه المجتمع في الغرب لمقاومة الخروقات بحق الإنسان ولعل هذا يظهر فيتصور مفهوم (المواطنة- الدولة) إذ يركز الفكر السياسي اهتمامه كلياً على الحماية القانونية والمادية (للفرد- المواطن) وهذه الحماية تجد جذورها في تحقيق تلك الحقوق.

وبهذا نجد الترابط بين مفهومي (المجتمع المدني) و(حقوق الانسان) واضحاً عندما تراعي الدولة الحقوق المدنية والسياسية المرتبطة بالحريات العامة.

لكن توظيف المفهومين يجد ضرورة مراعاة دور الدولة في تحدي مهماتها داخل المجتمع العراقي ان يكون لها دستور يقيد سلوكها ويحدد المهمات، مثلما يؤكد ضرورة ان يكون لها دور في احداث تغيير اجتماعي يسعى الى تحقيق الرفاهية للمواطن من خلال الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتطبيق الديمقراطية لان الديمقراطية الشكلية على الطريقة الغربية التي تقيد الدولة وتحد من مهماتها الاصلاحية غير ممكنة، ذلك ان مجتمعنا بحاجة الى